

وزير الخارجية الكويتي: موعد القمة الخليجية لم يحدد بعد

الأحد 15 نوفمبر 2020 10:04 م

كشف وزير الخارجية الكويتي وزير الإعلام بالإنابة "أحمد الناصر"، أن موعد القمة الخليجية المقبلة "لم يحدد إلى الآن"، مشيراً إلى تواصل مساعي بلاده الرامية لحل الأزمة الخليجية المتواصلة من 2017.

جاء ذلك في تصريحات للصحفيين أدلى بها الناصر على هامش تقديمه العزاء في السفارة الفلسطينية في وفاة أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية "صائب عريقات" أمس.

وشدد الناصر، على أن المساعي الكويتية لحل الأزمة الخليجية متواصلة بناء على توجيهات وفق توجيه الأمير الشيخ نواف الأحمد، حسبما نقلت صحيفة القبس الكويتية.

وثنى "الناصر" دعم الولايات المتحدة والدول "الصديقة والحليفة" للوساطة الكويتية تكملة لمساعي الأمير الراحل "صباح الأحمد"؛ لرأب الصدع الخليجي.

وفي 5 يونيو 2017، فرضت الدول الأربع "إجراءات عقابية" على قطر، على خلفية قطع العلاقات معها، بزعم دعمها للإرهاب، وهو ما تنفيه الدوحة، في أسوأ أزمة منذ تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج عام 1981.

وتبذل الكويت جهوداً للوساطة بين طرفي الأزمة، لكنها لم تتمكن حتى الآن من تحقيق اختراق يعيد الأوضاع لما كانت عليه بين دول مجلس التعاون الخليجي الست، وهي: قطر والسعودية والإمارات والكويت والبحرين وسلطنة عمان.

وأشار إلى أن العلاقات الكويتية- الأمريكية راسخة وتاريخية في كل القطاعات، ومن بينها التجارية والاقتصادية والتعليمية والأكاديمية. وأوضح أن زيارته للولايات المتحدة ستكون للمشاركة في الحوار الاستراتيجي الرابع بين البلدين.

دعم مصر

وعلى صعيد آخر، أكد "الناصر" على دعم بلاده ومساندتها مصر في قضية سد النهضة وخلاف الأخيرة حول عملية ملء السد.

وقال الناصر إن الموقف الكويتي داعم لمصر الشقيقة، خصوصاً في ما يتعلق بأمنها الوطني والقومي.

وتابع النقاش مع الأشقاء في مصر متشعب ومتنوع ولا يقتصر على هذا الموضوع فقط.

وفي 21 يوليو/ تموز الماضي، عقد الاتحاد الإفريقي قمة مصغرة، بمشاركة مصر والسودان وإثيوبيا، عقب نحو أسبوع من انتهاء مفاوضات رعاها الاتحاد لنحو 10 أيام، دون اتفاق، وأسفرت القمة عن الدعوة مجدداً إلى عقد مفاوضات ثلاثية جديدة.

وتعثرت المفاوضات بين الدول الثلاث على مدار السنوات الماضية، وسط اتهامات متبادلة بين القاهرة وأديس أبابا بالتعننت والرغبة بفرض حلول غير واقعية.

فيما تقول أديس أبابا إنها لا تستهدف الإضرار بمصالح مصر والسودان، وإن الهدف من بناء السد هو توليد الكهرباء بالأساس.

وخلاف هذه الدول له جذور تاريخية تعود إلى الحقبة الاستعمارية والاتفاقية التي وقعت عام 1929 وتحصل مصر بموجبها على 55,5 مليار متر مكعب سنويا من مياه نهر النيل، وهي أكبر حصة من المياه المتدفقة في النهر التي تبلغ 84 مليار مترا مكعبا، كما أنها تمنح مصر حق الاعتراض على إقامة سدود وغير ذلك من المشروعات المائية في دول المنبع.
